

الإعلام والاتصالات تصدر إعماماً بشأن تغطية المستجديات الاقتصادية وتعديل سعر الصرف

أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات، اليوم السبت، اعماماً بشأن التغطية المسؤولة للمستجديات الاقتصادية وتعديل سعر الصرف.

وذكرت الهيئة في بيان، أنه "استناداً إلى الصلاحيات المخولة للهيئة بموجب الأمر رقم (65) لسنة 2004 النافذ المعدل بالأمر رقم (100)، واللوائح النافذة، وبالنظر إلى الطرف الاقتصادي الدقيق الذي يمر به العراق والمنطقة، وما رافق قرار تعديل سعر الصرف من اهتمام واسع وقلق مشروع لدى الرأي العام، تؤكد الهيئة أهمية دور المؤسسات الإعلامية في نقل الحقائق وتوعية المواطن بما يعينه على تجاوز هذه المرحلة".

ودعت الهيئة إلى "اعتماد الدقة في كل ما ينشر ويبحث بشأن سعر الصرف والأسواق والرواتب، والتحقق منه من مصادره المختصة قبل النشر، وعرض القرار بأسبابه وبدائله وآثاره عرضاً متوازناً والفصل الواضح بين المعلومة والرأي والتوقع عند استضافة المحللين والخبراء".

وأكدت على "تجنب العناوين المثيرة والابتعاد عن التهويل والتهوين على حد سواء، لما قد يترتب عليهما من إضعاف ثقة الجمهور، فضلاً عن أهمية التمييز، استناداً إلى معلومات موثوقة، بين تغيرات الأسعار المرتبطة بتعديل سعر الصرف وتلك الناجمة عن الاستغلال والمضاربة؛ إذ قد تؤثر الأخبار غير

الدقيقة في حركة السوق، ويتحمل المواطن تبعاتها بالدرجة الأولى".

وبينت أن "ما تقدم لا يمس حق المؤسسات المكفول في النقد الموضوعي ومناقشة السياسات الاقتصادية ونقل صوت المواطن إلى صانع القرار"، لافتة إلى أن "الكلمة المسؤولة في مثل هذا الطرف سند للمواطن والوطن معا، والهيئة تعول على مهنتكم وحسّكم الوطني في أن تكونوا عوناً على عبور هذه المرحلة إلى بر الأمان".